

تقرير عن : المؤتمر الحادي عشر لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
بكلية الآداب جامعة القاهرة
المنعقد يومي ٢٣-٢٤ ابريل ٢٠١٨ بالمكتبة المركزية الجديدة تحت عنوان
"معاً من أجل المستقبل : الجديد فى مهن ودراسات المعلومات علي النطاقين العربي والعالمي"

اعداد / ندا سمير عبد الحليم
باحثة دكتوراة بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة عين شمس

تحت رعاية :

- وزارة الثقافة
- دار الكتب والوثائق القومية
- جامعة القاهرة

استهدف المؤتمر تحليل واقع تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر والوطن العربي، ودراسة واقع الإعداد المهني للمشتغلين بهذا التخصص، واستنباط الأسس والمعايير اللازمة للنهوض والارتقاء به في ضوء الاتجاهات والتطورات الجارية والمستقبلية على النطاق العالمي.

تضمن المؤتمر جلسة افتتاحية تلتها أربع جلسات علمية، ثم جلسة ختامية. وتضمن المؤتمر أيضاً مائدة مستديرة لرؤساء أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بجمهورية مصر العربية، حضرها جميع المشاركين في المؤتمر، وتناولت عرضاً للأنحة الجديدة لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة وبعض لوائح الأقسام الأخرى، ونوقش فيها مقترحات لتطوير برامج ومقررات دراسة هذا التخصص بالجامعات المصرية والتخصصات المرتبطة به، والمتداخلة معه في إطار من التكامل المعرفي، وكذلك بحث بعض الآليات التي تحقق قدرًا أكبر من التعاون والتنسيق بين هذه الأقسام.

وقد عُقد على هامش المؤتمر ثلاث ورش عمل تناولت مستجدات التخصص في مقدمتها آليات التكامل بين فهارس المكتبات ومحركات البحث على الويب، ونظم إدارة المجموعات الرقمية، والنموذج المتكامل للإدارة الآلية للمكتبات باستخدام النظم مفتوحة المصدر. فضلاً عن معرض للكتب المتخصصة وأنظمة المعلومات شارك فيه (١٢) ناشر وشركة، كما أتيح للمشاركين زيارتين للمتحف التراثي، وبنوراما الحضارة المصرية بالمكتبة المركزية الجديدة، إلى جانب حضور حفل للموسيقى العربية - بقاعة مسرح كلية التجارة.

أفتتح المؤتمر ببعض آيات الذكر الحكيم، تلاها كلمات:

- كلمة الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي - مقرر المؤتمر.
- كلمة الأستاذ الدكتور أحمد الشربيني - عميد كلية الآداب.
- كلمة الأستاذ الدكتور هشام عزمي - رئيس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية.
- كلمة الأستاذ الدكتور محمد عثمان الخشت - رئيس جامعة القاهرة.
- تكريم لبعض أساتذة التخصص : أ.د. أحمد بدر، أ.د. نعمات مصطفى، أ.د.نبيلة خليفة جمعة
- تكريم لبعض ممن أسهم في دعم المؤتمر ورعايته.
- كلمة الرعاة: مؤسسة المنظمة ألقاها د. مساعد الطيار.

شارك في أعمال المؤتمر نخبة متميزة من العاملين في تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر والوطن العربي سواء من أعضاء هيئات التدريس، أو من القائمين على المؤسسات والجمعيات المهنية، أو من العاملين في المكتبات الوطنية والأكاديمية والمتخصصة والعامة والمدرسية ودور الوثائق والإرشادات. بلغ عدد المشاركين ما يربو على ٢٣٥ مشاركاً من مصر، والسعودية، وسلطنة عمان، واليمن، والسودان. وقد نال الدكتور محمد سالم غنيم جائزة أفضل ورقة بحثية المقدمة من مؤسسة المنظومة، والتي كان عنوانها: "الصورة الذهنية للتخصص والمهنة لدى طلبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات - جامعة القاهرة؛ دراسة استكشافية تحليلية مقارنة لأراء طلاب الفرقتين الأولى والرابعة"

فُدم للمؤتمر (٣٧) بحثاً تناولت فلسفة ونظريات هذا التخصص واتجاهات تطوره الجارية والمستقبلية، وصورته الذهنية لدى المستفيدين وصناع القرار في الوطن العربي، وتحليل واقع استخدام التقنيات الحديثة والمعاصرة في المكتبات، ودور الوثائق والأرشيف العربية، وتقييم دور هذا التخصص في الجهود والمشروعات التي تعد من أجل التحول من العصر الورقي إلى العصر الرقمي والفضاء السيبراني، فضلاً عن دوره في صياغة عناصر الخطط اللازمة لتطوير السياسات الوطنية للمعلومات التي تسهم في تحقيق التحول نحو مجتمعات المعرفة.

أسفرت مناقشة هذه البحوث عن عدة توصيات نقدمها فيما يلي:

أولاً: توصيات لأقسام المكتبات والوثائق والمعلومات

١. تصميم البرامج والمقررات الدراسية في ضوء الاستجابة لاحتياجات المجتمع وسوق العمل، وبما يضمن إعداد خريجين لديهم المهارات والكفاءات المطلوبة لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في وطنهم ومجتمعاتهم.
٢. وضع شروط ومعايير محددة لقبول الطلاب بأقسام المكتبات والوثائق والمعلومات، سواء ما يتعلق بالقدرات اللغوية أو التقنية، حتى يتمكن القسم من تقديم خريجين يتوافر فيهم المهارات والكفاءات التي تناسب متطلبات العصر الرقمي.
٣. المراجعة المستمرة للبرامج في ضوء أنظمة الجودة، والمعايير المقررة من قبل المؤسسات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في المجال.
٤. أن تتضمن المراجعة المستمرة لبرامج الأقسام إضافة المقررات التي تحقق ما يلي:
 - التكامل المعرفي بين المكتبات والأرشيفات والمتاحف.
 - مهارات الاستخدام الكفاء والفعال للتطبيقات المعاصرة لتقنية المعلومات والاتصالات.
 - مهارات قيادة الأعمال.
 - التدريب العملي والميداني.
 - إعداد المشروعات التي تسهم في تنمية مهارات حل المشكلات والتفكير الإبداعي والعمل الجماعي .
٥. توفير إمكانات لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، من خلال البعثات، وحضور المؤتمرات والندوات، وورش العمل، وعقد الاتفاقات وبروتوكولات التعاون التي تحقق تبادل الأساتذة مع الأقسام المناظرة داخل الوطن وخارجه.
٦. دعم وتطوير المقومات والتسهيلات والمرافق التعليمية؛ من: مصادر ومعامل وتجهيزات مادية وتقنية، لتهيئة الظروف لعملية تعليمية ذات كفاءة وفعالية، وذلك اعتماداً على الإمكانيات المحلية، أو من خلال دعوة القطاع المدني من المجتمع إلى ذلك؛ أو من خلال المشاركة في البرامج الدولية الحكومية وغير الحكومية لدعم الدول النامية في مجال المكتبات والوثائق والمعلومات.

٧. تحديث أساليب وطرق التدريس، حتى تتناسب مع التطورات التقنية المعاصرة، ولكي تتيح الفرصة للطلاب للمشاركة في عملية التعلم، ومساعدتهم على التفكير النقدي، وتعزيز مهاراتهم وقدراتهم على العمل كفريق.
٨. استخدام وسائل القياس والتقييم الحديثة، التي تضمن قياس القدرات والمهارات المختلفة للطلاب، ولا تقتصر على نوع واحد من هذه القدرات والمهارات.
٩. تشجيع الطلاب على المشاركة في البرامج والمسابقات المحلية والإقليمية والدولية التي تساعدهم على اكتشاف قدراتهم وتنمية مهاراتهم.
١٠. عقد الاتفاقيات والبروتوكولات مع مؤسسات ومرافق المكتبات والوثائق والمعلومات الميدانية المختلفة، حتى تضمن التدريب الميداني للطلاب؛ سواء أثناء الدراسة أو التدريب المستمر بعد التخرج، على أن تحصل هذه المؤسسات والمرافق في المقابل على الاستشارات والدورات التدريبية المختلفة لموظفيها كنوع من التعاون المتبادل.
١١. عقد الاتفاقيات والبروتوكولات بين الكليات والأقسام العلمية التي تمثل تخصصات ذات علاقة ارتباطاً بتخصص المكتبات والوثائق والمعلومات والإعلام والحاسبات والمعلومات والآثار، وأقسام الإحصاء وعلم النفس والاجتماع وغيرها، للمشاركة في التدريس والإشراف على الرسائل الأكاديمية ومناقشتها، وتقييم المشروعات، وإجراء البحوث المشتركة.
١٢. إقامة مؤتمرات وندوات وحملات التوظيف التي يتاح للطلاب من خلالها عرض مشروعاتهم، ويمكن أيضاً لمؤسسات ومرافق المكتبات والوثائق والمعلومات عرض فرص التوظيف المتاحة لديها.
١٣. اتخاذ الإجراءات والخطوات التي تعزز التعاون والتنسيق بين أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بالجامعات المصرية، وذلك للعمل على مد جسور التواصل بينها سواء في عملية تحديث وتطوير البرامج والمقررات، أو في عملية التدريس، أو في تبادل البيانات والخبرات، مما يساعد على الارتقاء بالعملية التعليمية ورفع مستوى وكفاءة الخريجين.
١٤. اعتبار المائدة المستديرة التي عقدت بين رؤساء أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بالجامعات المصرية خلال هذا المؤتمر آلية مناسبة لتبادل الآراء والخبرات والتعاون والتنسيق بين هذه الأقسام، على أن تعقد هذه المائدة المستديرة سنوياً في أحد هذه الأقسام بالتناوب، وقد وافق المجتمعون على أن يكون الاجتماع التالي بجامعة المنصورة في الموعد الذي تحدده الجامعة، مع العمل على إنشاء تجمع لأعضاء هيئة التدريس بأقسام المكتبات والوثائق والمعلومات.
١٥. توصيف وتصميم مقرر دراسي للفهرسة والميتاداتا باعتباره أول مشروع تعاوني مقترح يتم الإعداد لتنفيذه من خلال تضافر الجهود بين أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بالجامعات المصرية، بحيث يتضمن الأهداف والوحدات وطرق التدريس والمصادر، ويتناسب مع التطورات الفنية والتقنية في تنظيم المعلومات في بيئة الويب.
١٦. دعم إنشاء و/ أو تطوير قاعدة بيانات متكاملة مشتركة بين أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بالجامعات المصرية للرسائل الأكاديمية المجازة التي منحتها و/أو تمنحها هذه الأقسام، وتلك التي تحت الإعداد، على أن يتم تحديثها باستمرار لتكون مرجعاً معترف به من الجميع، ويسهم في ضمان عدم تكرار البحوث، ووسيلة ضرورية لمقاومة الانتحال والسرقات الفكرية.
١٧. السعي نحو إنشاء مستودع رقمي متخصص في مجال المكتبات والوثائق والمعلومات يتيح الوصول الحر لمفرداته، والاستفادة في ذلك من جهود الشركات التجارية العاملة بالمجال.
١٨. توجيه الباحثين في تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات إلى دراسات الصورة الذهنية، على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وإضافة هذا الموضوع إلى الخطط البحثية بالأقسام الأكاديمية، والعمل على صياغة استراتيجية متكاملة لصياغة الصورة الذهنية للتخصص والمهنة، والعمل على تحسين تلك الصورة بتضافر جهود الأقسام الأكاديمية، وجمعية المكتبات، والمكتبات الكبرى بمصر.

١٩. تشكيل لجنة عربية من المتخصصين في مجال الوثائق والمعلومات للمشاركة في تأسيس ووضع قواعد علم الديبلوماتيك الحديث، والعمل على إعداد قاموس متخصص معاصر في علوم الوثائق والأرشيف.
٢٠. اتخاذ الإجراءات والتدابير الفعلية اللازمة نحو إنشاء كلية دراسات المعلومات وتوثيق التراث.

ثانيًا: توصيات للجمعيات والاتحادات المهنية

٢١. العمل على إعداد وإصدار توصيف لمهن ووظائف المكتبات والوثائق والمعلومات، واعتمادها من قبل الأجهزة الحكومية المعنية، حتى يتم الالتزام بها في المسميات والمهام الوظيفية، ويتم من خلالها ضمان حقوق العاملين في مهنة المكتبات والوثائق والمعلومات.
٢٢. اتخاذ الإجراءات للمضى قدمًا في وضع وصياغة وعرض قانون نقابة مهن المكتبات والوثائق والمعلومات على مجلس النواب لإقراره.
٢٣. وضع برنامج تدريب وطني على معيار (وام: RDA) يتاح للمفهرسين في مصر على المستوى الوطني.

ثالثًا : توصيات لمؤسسات ومرافق المكتبات والوثائق والمعلومات

٢٤. الدعوة لتضافر الجهود والتعاون مع الجهات المعنية في الدولة لإصدار السياسة الوطنية للمعلومات، باعتبارها ركيزة من الركائز الأساس لتحقيق التنمية العصرية المستدامة للوطن واسهامًا ضروريًا لتحقيق مقومات المجتمع الرقمي.
٢٥. تشجيع الجهود والمبادرات لتنفيذ مشروعات رقمنة التراث المصري الذي تذخر به هذه المؤسسات، وإتاحته عبر الويب في إطار من الاحترام الكامل لحقوق الملكية الفكرية، والالتزام بالمعايير التقنية المتطورة في هذا الصدد.
٢٦. اتخاذ الإجراءات التعاونية بين المكتبة الوطنية (دار الكتب المصرية) والمكتبات البحثية الكبرى في الوطن، وفي مقدمتها مكتبة الإسكندرية لتعريب معيار (وام: RDA) وأداته على الويب (RDA Toolkit) وإتاحته، وذلك في إطار تعاون تعاقدي عادل مع الناشرين.
٢٧. الدعوة إلى الاستفادة من قواعد المعلومات والإمكانات التي يتيحها بنك المعرفة المصري (<http://www.ekb.eg>).
٢٨. دعوة دار الكتب المصرية لإصدار الملف الاستنادي الوطني للأسماء، وفق أحدث المعايير والمتطلبات الفنية والتقنية من أجل الضبط الاستنادي للأسماء الوطنية للأفراد والهيئات والأماكن الجغرافية وعناوين المؤتمرات والعناوين المقننة.
٢٩. دعوة دار الكتب المصرية إلى وضع إطار عمل، وآليات بناء فهرس وطني يعتمد على تقنيات الحوسبة السحابية، ويهدف إلى إتاحة مقتنيات هذه المؤسسات والمرافق وتيسير الوصول إليها والإفادة منها ، ويسهم في تحقيق برامج التعاون بينها.
٣٠. الدعوة لإصدار طبعة جديدة من وثيقة "النظم الآلية المتكاملة للمكتبات: المواصفات التقنية والوظيفية. الاختيار والاعتماد" الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات الصادر عام ٢٠٠٥، وذلك لتلائم التطورات والتغييرات الحديثة والمعاصرة وخصوصًا معيار (وام: RDA).